

الحضارة المصرية

في عهد الدولة الوسطى

بحسب للمعروف الأثرى أريك بيت

للاستاذ أحمد نجيب هاشم

عهد الإقطاع :

يطلق عادة على الدولة الوسطى - وتشمل بعينها الحدود الأسرة الثانية عشرة (٢٠٠٠ - ١٧٨٨ ق. م) - عهد الإقطاع أى أن نظام المجتمع كان يشبه ذلك النظام الذى ساد فى أوربا فى العصور الوسطى - فهناك على رأس الحكومة يقوم الملك ، وهو لا يزال نظرياً مصدر السلطات كلها ، والكاهن الأكبر لكل الآلهة ، والشرع الوحيد - وبلية عدد كبير من الأمراء المحليين يتسلمون أراضيهم منه ، ويدينون له بالولاء ، ولكنهم مستقلون عنه فى إماراتهم ومقاطعاتهم استقلالاً يكاد يكون تاماً . على أنه لا ينبغي أن ننسى أن تباين الفرق بين هذه الأحوال وتلك التى سادت فى عهد الدولة القديمة . فالفرق كان فرقاً فى الكمية أكثر منه فرقاً فى الكيفية .

فى أواخر الأسرة السادسة سقطت مصر فى فوضى شديدة نظراً لعجز الملوك عن الإشراف على الأمراء الأقوياء وضبطهم ، ثم لافارة قبائل « حامو » الآسيوية على الدلتا . فاستقل أمراء المقاطعات وصاروا يتنازعون فيما بينهم ، فاضطرب الأمن واختلت أحوال البلاد ؛ لذلك كان تاريخ تلك السنوات مظلماً ، وعند ما يبتنى النور نجد الحكم فى يد أسرة من الأمراء مقرها هيراكليوبوليس فى مصر الوسطى - وقد ذكر مانيتون أنهم كانوا الأسرتين التاسعة والعاشر - ونجد فى الجنوب أسرة أخرى . تقوم بالحكم فى طيبة . هذه هى الأسرة الحادية عشرة ، وقد عاصرت الهيراكليوبوليسيين مدة ما ، ولا بد أن نزاعاً شديداً

قام بين هاتين الأسرتين ثم انتهى بانتصار الجنوب انتصاراً حاسماً . ولما تولى الحكم الطيبون ملوك الأسرة الثانية عشرة ، واجهتهم حالة تختلف كل الاختلاف عن تلك التى صادفت الملك مينا عند ما وحد القطرين - فقد انتهز الأمراء المحليون سنوات الاضطراب وعادوا إلى توطيد سلطتهم ، وتقوية نفوذهم حتى تجرأ أمراء « مقاطعة الأرنب » على قطع الرمر من محاجر حانون ، وكان هذا الحق مقصوراً على الملك وحده ، وزيادة على ذلك أخذوا يؤرخون نفوسهم التذكارية هناك بتاريخ سنوات حكمهم الشخصى - وقد وحد أوائل ملوك هذه الأسرة الجديدة تلك العناصر المتفرقة ، ولكنهم لم يستطيعوا التغلب عليها فقبلوا حلاً وسطاً وذلك أنهم مقابل الولاء الذى طلبوه من هؤلاء الأمراء سمحوا لهم أو على الأقل لم يشكروا عليهم درجة كبيرة من الاستقلال المحلى .

انخفاض أسراء الإقطاع :

ولم يشمر الطيبون أنهم فى مراكز قوى يسمح لهم بإخضاع أولئك الأتباع المشاكسين حتى تولى الحكم سنوسرت الثالث كما يتبين ذلك من توقف الأمراء فجأة عند بناء مقابرهم الصخرية فى عهده بجمعات البرشة وبنى حسن ومير - ثم عاد الأمراء إلى تقوية نفوذهم فى عهد أمنمحيث الرابع . فعادت الفوضى الداخلية إلى البلاد مرة أخرى ، ووقعت فريسة فى أيدي النزاة الآسيويين المروفين بالهكسوس .

وبمقتضى هذا النظام الإقطاعى كانت سلطة الأمير فى إقطاعيته تكاد تكون هى السلطة العليا . أجل كان يديها أنه عند ما تخلو إقطاعية من أميرها تعود إسمياً لفرعون كي يهبها مرة أخرى ، ولكن لعله كان من الصعب عليه أن يرفض الوارث الشرعى حقه فيها ، وقد وضع أحد أمراء أسيوط فى العقود الكثيرة التى عقدها مع كهنة المعبد المحلى كي يتولوا تقديم القرابين لمعبوته بعد موته - الفرق بين ميراثه عن أبيه ، وبين أملاكه بحكم وظيفته كأبىر - فالأولى يتصرف فيها بلا قيد ولا شرط حتى عن المستقبل ، والثانية لا يستطيع أن يتصرف فيها بعد موته

أمام الوزير في محكمته في أيام الأسرة الثامنة عشرة كانت موجودة بشكل ما أيام الأسرة الثانية عشرة .

الربانة والاهمرون :

ما مبلغ دلالة هذا النظام القانوني على وجود قانون خلق؛ ثم إلى أي حد كان لهذا إن وجد - أساساً دينياً ؟ - هذه أسئلة ليس من السهل الإجابة عليها ، وإن الصورة الناقصة التي لدينا عن الديانات المصرية أيام الدولتين القديمة والوسطى تمثلها كأنها شيء شكلي غير شخصي ، فعبود الشمس « رع » الذي علت منزلته حوالى بداية الأسرة الخامسة ، وكان منديجاً مع العبود حوريس في شكل « رع حوريس الأفق » اندمج مرة أخرى بالإله آمون إله طيبة لما ارتقت منزلته بارتقاء الأسرة الثانية عشرة الطيبة الحكم ، وسمى « آمون رع » .

ولكن مما لا ريب فيه أن كان هذا الإله المصرى العادى شيئاً بعيداً غامضاً؛ فقد كان اهتمامه الدينى - مركزاً في إله مدينته أو إقليمه . بل وهنا أيضاً كانت الديانة مجرد احترام للتقاليد والطقوس أكثر من كونها صادرة من الضمير، فالنقوش التي دونها الأمراء على جدران مقابرهم ، وتباهوا فيها بأعمالهم في حياتهم قلما تشير أو قد لا تشير بالمرء إلى أداء العمل الطيب لذاته أو لأن الآلهة تحض عليه . كذلك تمطينا أوراق البردي التلميمية للفكرة نفسها حينما نبحث على اتباع الأمانة تحض عليها لجرد أنها « تفيد » صاحبها .

وفي الوقت نفسه يمكننا أن نتبع في الدولة الوسطى بداية ظهور مقياس خلق واعتقاد الحساب في الآخرة ، وهذا راجع إلى حد ما إلى انتشار عقيدة أوزيريس الذي اعتقد فيه أهل الدولة الوسطى أنه يسكن أيديوس كاله الموتى، فنرى في النقوش الواردة على توابيت هذه الفترة أول إشارات إلى هذا الإله بأنه القاضى الذي يعرف الحق من الباطل ، وهذه فكرة لم تبلغ تطورها التام إلا في عهد الدولة الحديثة فقط؛ فلم تكن هناك في الدولة الوسطى قاعة الآثام المعروفة التي كان يتبرأ منها الميت أمام محكمة أوزيريس بالاعتراف العلني .

ولكن ما مقدار هذا الخوف من حساب الآخرة ؟ أليس

— وظل الملك كما كان الحال في عهد الدولة القديمة — حقوق مالية في كل إقليم، وكان موظفو الخزينة العليا يجمعون الضرائب .

القانون :

كان الوزير ساعد الملك الأيمن في كل المسائل الإدارية والقضائية ، ولا نعرف عن نظم القضاء نفسها أكثر مما نعرفه عنها في عهد الدولة القديمة ؛ بل ولا نستطيع أن نقول إلى أي حد كانت هناك مجموعة من القوانين التي تعالج الجرائم الجنائية — بيد أن معلوماتنا عن القانون المدني أحسن وأوفر ، فنجد بين نقوش مئين سلسلة من الوصايا تنتسب إلى حكم سفرو أحد ملوك الأسرة الثالثة ، وهي على رغم قدمها تدل على الدرجة الراقية التي وصلها قانون المقار إذ ذاك ، وبين النقوش الواردة على جدران مقابر الأسرة الخامسة وصايا كثيرة عن أراض نظير خدمات جنازية يقوم بها الموصى إليه لصاحب الوصية — كذلك تحوى أوراق البردي التي عثر عليها في اللاهون عدداً من العقود والوصايا مكتوبة بأسلوب راق وتعبيرات فنية تدل على أن كتابها محامون فنيون ولو أن هؤلاء لم يتمتعوا ب لقب غير لقب الكتائب وهو بالهيردغليفية « شش » .

وأهم الوثائق كلها هي الواردة في نقوش مقبرة الأمير جفطا أمير أسيوط السالف الذكر ، وفيها يعقد بصفته رئيس كهنة معبد أبواوت إله أسيوط المحلي عشرة عقود مع الكهنة يتنازل فيها عن جزء من نصيبه الحال في القرابين التي تقدم إلى المعبد مقابل خدمات يقوم بها الكهنة له بعد موته — وهنا نجد التمييز القانوني بين ما يملكه الشخص بصفته الفردية وما يملكه بصفته موظفاً ، وبين هذه العقود واحد يعتمد الأمير بين نفسه بصفته الفردية وبين رئيس كهنة أبواوت بصفته موظفاً ، وعنى من الذكر أن رئيس الكهنة هنا هو جفطا نفسه تدل هذه الوصايا والعقود على أن قانون المقار كان موجوداً ومحترماً في مصر في عهد الدولة الوسطى . والغالب أن القانون الجنائي لم يكن أقل تقدماً . ولا غضاضة علينا في أن نجرؤ فنظن بأن الأربعين درجاً التي حوت هذا القانون والتي كانت تبسط

شاسعة للزراعة من تلك المساحات الهائلة التي كان يغمرها ماء الفيضان، عند مدخل الفيوم، وذلك ببناء سور عظيم .

الحارة الرومماهيية :

الرقيق : سرعان ما ظهرت نتائج هذه الإصلاحات في زيادة رفاهية البلاد . نعم إن الرقيق لم تغير حاله عما كانت عليه أيام الدولة القديمة ، والواقع أنها قلما تغيرت طول عصور التاريخ المصري .

الأشراف :

أما النبيل المصري فقد عاش عيشة الترف والمتعة ، واقترب بها في بعض الأحوال عنابة طيبة وشفقة بأولئك الذين يخضعون لسلطته . هذا طبعاً إذا صدقنا النقوش الواردة على مقابر الأشراف . ففيها نقرأ أن النبيل كان يطعم الجوعان ويكسب المريان ، وينقل في سفينته عبر النيل من ليست له سفينة — وفي وقت الحن كان يعد إقليمه بالفلال ، ولعل دعواه في أنه لم يسلب أرملة أو ينتصب حق يقيم لم تكن مجرد عبارات تقليدية ترددها النقوش — وقد أولع الأشراف بالرياضة فكان النبيل يخرج على قدميه لصيد ما يجده من حيوان في الصحراء ؛ أو يركب قارباً من البردى يخضر به المستنقعات لصيد السمك بالحراب أو وحش الطير بعضاً صغيرة .

ظهور الطبقة الوسطى :

كان ظهور طبقة متوسطة وفيرة العدد من أهم الميزات الاجتماعية للدولة الوسطى، ولهذه الطبقة مقابر كثيرة في أيديوس حيث تحيل المصريون وجود قبر الإله العظيم أوزيريس وتعني بكل مصري صالح أن يدفن على مقربة منه . وكان إذا أدرك استحالة ذلك قام على الأقل بالحج إليه أو أوصى بأن تحمل جثته بعد تحنيطها إلى أيديوس لتجسر احتفالاً دينياً قبل أن ترقد في مقراها النهائي في مدينته أو إقليمه — وهكذا كانت أيديوس مركزاً دينياً هاماً في القطر المصري .

أحمد نجيب هاشم

(للبحث فيه)

من المرجح أن القوم في الدولة الوسطى اعتقدوا كما اعتقد خلفهم في الدولة الحديثة بصحة التعاويذ السحرية التي كانت تدفن مع الميت سواء أكانت في شكل نقوش على تابوته أم كانت لفة من ورق البردى ، واعتبروها حامية كافية له ضد عواقب حياة أثيمة ؟ وإذا فرضنا أن نشأة الاعتقاد في الحساب في الآخرة تدل على نهوض وازع خلق ألا يظهر كأن السحر سرعان ما قدم مسكناً دفع ذلك الرادع التأثير إلى النوم مرة أخرى ؟

الواقع أن هذه أسئلة يصعب الإجابة عليها نظراً لقلة الأدلة التي لدينا فمن الصعب أن نقرر شيئاً حاسماً في هذه المسألة في حالة أمة تبيض الآن ناهيك بشعب مضى فان هذا عادة يكاد يكون من المستحيل .

العناية بنظام الري :

وإذا انتقلنا من هذه الناحية الخلقية من الحياة المصرية إلى الناحية المادية واجهتنا مسألة أسهل . فهنا مع أن أحوال الميشة العامة لم تغير في بعض نواحيها عما كانت عليه أيام الدولة القديمة إلا أنه من الممكن أن نذكر تقدماً جد عليها ، ويرجع هذا التقدم إلى أمرين أولهما : نمو التجارة الخارجية ، وثانيهما : تحول الفراعنة عن تسخير الرعيّة في أعمال لا فائدة منها أي في بناء الاهرام ، إلى العمل النافع الذي يعود على البلاد بالخير وهو تحميم نظام الري . وسنبعث هذا الموضوع الآن ، أما الأمر الأول فسنؤجل التكلم عنه إلى مكان آخر في هذا البحث .

لما كانت واحة الفيوم في منخفض عن سطح البحر كان فيضان النيل يغمها كل عام ويحولها إلى بحيرة عظيمة ، وفطن ملوك الأسرة الثانية عشرة إلى خزن كمية عظيمة في تلك الجهات ، وتصريفها وقت التحاريق كي تطول مدة رى الوجه البحري — أي إن الفكرة كانت تشبه الفكرة الخاصة بخزان أسوان الحديث . ولا يعرف بالضبط من من فراعنة الأسرة الثانية عشرة نفذ هذا المشروع ، وإن كان قد جرى العرف على نسبته إلى أمنمخيت الثالث — وقد عمل المشروع على كسب أراض